Revue Economie &Management *Pages : 19-34*
Vol. 18 N° 1, Décembre 2019
ISSN : 1112-3524 EISSN : XXXX-XXXX

The reality of applying strategic vigilance in Algerian institutions - a survey study

واقع تطبيق اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات الجزائرية –دراسة استطلاعية–

الاسم واللقب: باية وقنوني
أستاذة محاضرة "ا" ,جامعة البويرة
ouaguenounia@gmail.com

الاسم واللقب*: أحمد مير أستاذ محاضر "ا"
أستاذ محاضر "ا" ,جامعة المسيلة
ahmed.mir@univ-msila.dz :

تاريخ الوصول: 03 /04/ 2020 **تاريخ القبول:** 12/ 04/ 2020 **تاريخ النشر على الانترنت:** 08/ 05/ 2020

Abstract :

Strategic awakening is one of the modern intellectual developments in the business world. Its role in Algeria has grown since the Algerian state and economic institutions realized that they no longer have to wait for what will happen in their external environment. These changes create opportunities and create threats .This study aims at introducing the concept of strategic vigilance and highlighting the various efforts undertaken by the Algerian state in order to develop its vigilance and vigilance of its institutions.
Keywords : strategic vigilance Ministry of Industry, State Audit and Statistics, Ministry of Post and Information and Communication Technology
JEL: Classification: (L11, L21, L22)

ملخص:

تشكل اليقظة الإستراتيجية أحد التطورات الفكرية المعاصرة في عالم الأعمال، وقد تعاظم دورها في الجزائر بعد أن أدركت الدولة والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، انه لم يعد عليها انتظار ما سيحدث في بيئتها الخارجية، وإنما يتجه فيها التفكير الاستراتيجي نحو المعرفة المسبقة بالتغيرات المستقبلية، والاستعداد اللازم لها باعتبار هذه التغيرات تصنع الفرص كما تصنع التهديدات.وتهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم اليقظة الإستراتجية وإبراز مختلف الجهود التي قامت بها الدولة الجزائرية في سبيل تطوير يقظتها ويقظة مؤسساتها.

الكلمات الرئيسية: اليقظة الإستراتيجية، وزارة الصناعة،كتابة الدولة للاستشراف والإحصاء، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال.

1. مقدمة:

منذ سنة 1995، دخلت الجزائر مرحلة جديدة تقوم على الخوصصة وإزالة القيود على التجارة الخارجية بعدما كان إقتصادها مبني على السياسة الإشتراكية التي تقوم على سيطرت الدولة على مختلف المجالات.

ورغم أن الإقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الإقتصاديات الإفريقية بحكم تملكه لموارد طبيعية ضخمة ويد عاملة لا يستهان بها إلا أن هناك عجز واضح في تسيير الموارد بطريقة جيدة وعقلانية، ولهذا لجأت الجزائر إلى إتخاذ عدة تدابير من أجل دعم إقتصادها الوطني، ومواكبة التغيرات الإقتصادية العالمية الناجمة عن إفرازات العولمة.

وتمثل اليقظة الإستراتيجية أحد التدابير المتخذة في الآونة الأخيرة، حيث حظيت بإهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية لما لها من دور في ترصد الإشارات الضعيفة وإقتناص الفرص، وتجنب الأحداث المفاجئة التي يمكن أن تتحول إلى أزمات تهدد مقدرة المنظمة على المنافسة والاستمرار في أداء وظائفها.

من هنا تنطلق إشكالية بحثنا التي يمكن ترجمتها في السؤال التالي : **ما واقع تطبيق اليقظة الإستراتجية في المؤسسات الجزائرية ؟**

وتندرج تحت هذا السؤال عدة أسئلة فرعية منها:

- ما المقصود باليقظة الإستراتيجية وفيما تتمثل أهم أهدافها ؟
- كيف يمكن تجسيد مراحل تطور اليقظة الإستراتيجية وإطارها التنظيمي في المؤسسات الجزائر؟
- فيما تتمثل وسائل تجسيد اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات الجزائرية؟

- **أهداف البحث:**

تتمثل أهداف البحث فيما يلى:

- تقديم إطار نظري عن اليقظة الإستراتيجية.
- ترجمة مراحل تطور اليقظة الإستراتيجية في الجزائر وتوضيح إطارها التنظيمي.
- إبراز واقع اليقظة الإستراتيجية في الجزائر.

- **أهمية البحث:**

تظهر أهمية البحث من خلال:

- دراسة موضوع اليقظة الإستراتيجية الذي لا يزال حديثا في شكله النظري والتطبيقي.
- توضيح أهم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في سبيل تطوير اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات الجزائرية عامة.
- زيادة الوعي بأهمية الإعتماد على اليقظة الإستراتيجية كوسيلة عمل جديدة للتهيؤ والتأهب المسبق، من اجل مواجهة التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، في محاولته للإندماج إلى الإقتصاد العالمي والتكيف مع مقتضياته.

2. التأصيل النظري لليقظة الإستراتيجية

يعتبر مفهوم اليقظة الإستراتيجية من بين أهم مفاهيم الإقتصاد الحديث والمعاصر، الذي يشهد تغيرات جذرية في التكنولوجيا المعلومات، وكذلك الاتصالات، وسنحاول في هذا المحور دراسة ماهية اليقظة الإستراتيجية، من خلال التعرض إلى مفهومها أهدافها وأهميتها.

1.2. نشأة ومفهوم اليقظة الإستراتيجية:

تعد الإستخبارات العسكرية البداية الأولى أو الجذور الأولى لنشأة اليقظة الإستراتيجية في مجال منظمات الأعمال، أما اليقظة كممارسة إجتماعية فهي نشاط إنساني قديم ارتبطت بظهور الإنسان الذي كان ولا يزال يسعى إلى مراقبة أو حراسة شيء ما ومصطلح اليقظة يُطابق حالة الوعي أين تكون حواسنا منفتحة على العالم من حولنا، أي الإنتباه لكل ما يحيط بنا، وأخذ الحيطة.

وقد إستخدمت اليقظة في العصور القديمة بشكل واسع في مجال الحروب وتشفير الرسائل، وتمثل الحرب العالمية الثانية الانطلاقة الحقيقية لتطور مصطلح المراقبة إلى اليقظة الإستراتيجية والذكاء الإقتصادي.وظهرت البوادر الأولى لمصطلح اليقظة عند اليابانيين بعد الحرب العالمية الثانية، أين تم إنشاء منظمة وطنية تعمل على جمع ونشر المعلومات الإقتصادية والتكنولوجية، وتعالج هذه المعلومات من طرف وزارة التجارة والصناعة (HITH) ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية (JITRO) أيضا [01] . وشهدت سنوات السبعينات الإنطلاقة الحقيقية للذكاء الإقتصادي في اليابان، أما الدول الأنجلوساكسونية والتي فضلت إستخدام مصطلح الذكاء والمسح عن مصطلح اليقظة، فتعتبر سنوات الخمسينات البداية الأولى للذكاء في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حسب Corine Cohen [02] ، غير أن الإنطلاقة الحقيقية كانت في سنوات الثمانينات. وتعتبر سنوات السبعينات بداية ظهور اليقظة التكنولوجية في فرنسا، أما اليقظة الإستراتيجية فقد ظهرت عندها في الثمانينات وظهر الذكاء الإقتصادي بشكل كبير في فرنسا في بداية سنوات التسعينات.وأخذت اليقظة الإستراتيجية عدة تعريفات منها مايلي:

يعرفها Laurent Hermel على أنها" المراقبة الشاملة والذكية لبيئة المنظمة من اجل الإطلاع على المعلومات الواقعية والحاملة لملامح المستقبل " [03]. وتعرف أيضا بأنها " تنظيم يسعى لمعرفة بيئة الأعمال و استباق التغيرات، فهي سيرورة معلوماتية يكون من خلالها التنظيم في استماع لبيئته حتى يتمكن من اتخاذ القرارات و التسيير فيما بعد، و تصنف هذه السيرورة ضمن مجموع نظم المعلومات التي تسمح للمسيرين بحسن القيادة في الأوقات العصيبة، كما يمكن اعتبار سيرورة اليقظة الإستراتيجية كنظام متكون من نظم فرعية متأثرة بتدفقات المعلومات الواردة من البيئة الكلية[04].وعرفت اليقظة أيضا على أنها " الكشف المبكر للإشارات الضعيفة وبذور التغيير(germes de changement) والتعديلات الكبيرة في مختلف الإتجاهات، وتقوم على جمع وتحليل ونشر المعلومات الصحيحة والضرورية في عملية صنع القرار"ر[05].أما الباحث Humbert Lasca، والذي هو رائد في مجال اليقظة الإستراتيجية الإستباقية فقد عرفها على أنها " عملية جماعية إستباقية ومستمرة، بموجبها تقوم مجموعة من أفراد المنظمة بشكل تطوعي بملاحقة وإستباق وإستخدام المعلومات المتعلقة بالمحيط الخارجي والتغيرات المحتمل حدوثها، من أجل: خلق فرص الأعمال، الإبداع، التكيف مع تطورات المحيط، تجنب المفاجآت الإستراتيجية غير الجيدة أو التخفيض من المخاطر وحالة عدم التأكد" [06]

ويضيف أن كلمة إستراتيجية تشير أحيانا إلى المعلومات الإستراتيجية، كما أنها تشير إلى القرارات التي تأخذ في بعض الميادين الإدارية والتي تتصف بـ [07]: غير مكررة، لا تعتمد على النماذج التي سبق إثباتها بفعل الخبرة، نتائجها تساهم بشكل كبير في إستمرار المنظمة، وتؤخذ في حالة عدم التأكد.هذا ويمكن أن تشير كلمة إستراتيجية إلى الأهداف الإستراتيجية التي تسعى اليقظة الإستراتيجية إلى تحقيقها أو المفاجآت الإستراتيجية التي تحاول تجنبها، أو الخاصية الإستراتيجية لمعلومات اليقظة والبعد الاستراتيجي لها. وتجدر الإشارة إلى أن توّجه اليقظة لا يكون فقط نحو البيئة الخارجية، وإنما أيضا نحو البيئة الداخلية لأن بقاء المنظمة وقدرتها على مواجهة التهديدات تعتمد على قوتها الداخلية قبل الخارجية.وتختلف اليقظة الإستراتيجية عن التجسس الذي يعتمد على المصادر غير الشرعية ويعاقب عليه القانون. ومن خلال ما تقدم نستنتج أن اليقظة الإستراتيجية هي نشاط جماعي إستباقي ومستمر، تقوم بجمع وتحليل المعلومات ذات الطبيعة الإستراتيجية والمتعلقة ببيئة المنظمة الخارجية لتستخدم في صنع القرارات المهمة، وتهدف اليقظة الإستراتيجية إلى الكشف المبكر للتغيرات المحتمل حدوثها بغية إستغلال الفرص والتقليل من حالات عدم التأكد وتجنب التهديدات.

2.2. أهداف وأهمية اليقظة الإستراتيجية: إنطلاقا من التعاريف السابقة لليقظة الإستراتيجية، نستنتج بعض الأهداف الخاصة بها والمتمثلة في مايلي:

- ✓ مراقبة المحيط الخارجي للمنظمة.

- ✓ توقع التهديدات من أجل تجنبها وإكتشاف الفرص وإستغلالها.
- ✓ الكشف المبكر للتغيرات البيئية ومحاولة التكيف معها.
- ✓ تعزيز القدرة الإبداعية للمنظمة.
- ✓ جمع وتحليل المعلومات ذات الطبيعة الإستراتيجية والإستباقية عن محيط المنظمة.
- ✓ التخفيف من حالات عدم التأكد والمخاطر، وتجنب المفاجآت غير السارة.
- ✓ كشف الإشارات الضعيفة في المحيط الخارجي.
- ✓ المساعدة في إتخاذ القرارات المهمة والإستراتيجية.

ويضيف Coutenceau الأهداف التالية [08] : معرفة مفصلة وبشكل دائم عن المحيط، جمع المعلومات المرتبطة بالتوجهات الإستراتيجية، تقديم المعلومات في الوقت المناسب من أجل توقع التغيرات قبل القيام بأي إجراء دفاعي أو هجومي، زيادة القدرة على تطوير وتنفيذ إستراتيجية فعالة، الإبداع والبحث في عناصر التميز مقارنة بالمنافسين، والقدرة على مواجهة الأزمة.

وتتميز اليقظة الإستراتيجية بأهمية كبيرة في المنظمات الإقتصادية، وقد أوضحها كل من Salima Kriaa medhaffer و Herbert Lesca، في عدة نقاط أهمها [09] :

- تعتبر أداة للمساعدة في إتخاذ القرار الإستراتيجي.
- تسمح بالكشف المبكر للتغيرات التي يجب (أو يمكن) أن تتكيف معها المنظمة.
- تسمح للمنظمة برد فعل سريع والإستعداد في الوقت المناسب.
- تعتبر وسيلة لتكوين إستراتيجية المنظمة أو إعادة توجيهها.
- تسمح بالإقتصاد في الموارد، لأن التأخر يؤدي إلى إرتفاع التكلفة.
- تمثل وسيلة لإستباق التغيرات وربح الوقت، وتساهم في اتخاذ القرارات الهامة.
- تساعد في إدارة الأخطار والرفع من درجة الأمن.
- تسمح بربح المستهلكين وأسواق جدد، وتجنب خسارة مستهلك حالي رئيسي.
- تساهم في البحث عن إستراتيجيات جديدة.
- تؤدي إلى تحسين القدرة الإبداعية في المنظمة، والتميز في السوق الحالي.
- تساعد في تحديد وتوفير الفرص من أجل تحسين أداء المنظمة وسط المحيط التنافسي.

هذا ويمكن إضافة نقاط أخرى تجسد أهمية اليقظة منها ما يلي:

- تعتبر عامل أساسي في تحسين الأداء الإستراتيجي، وتحسين القدرة على مسايرة المحيط وتفادي المفاجآت التي قد يأتي بها هذا الأخير.
- تلعب دورا هاما في التقليل من المخاطر وحالات عدم التأكد.
- تمكن المنظمة من المراقبة المستمرة للتطورات في مختلف القطاعات، من أجل مسايرتها وتقليص فجوة التأخر عن الآخرين.
- كشف إشارات الإنذار المبكرة، ومن ثم كشف التهديدات والفرص المتاحة والمستقبلية، كما أنها تساهم في معرفة الأسواق المستهدفة.
- تمثل اليقظة نظام وقائي، وذلك من خلال ما تقدمه للمنظمة من المعرفة والإدراك الأفضل لكل ما يحيط بها.
- تساعد المنظمة على التكيف مع التغيرات الحالية والمتوقعة، والتوصل إلى إيجاد حلول للمشاكل بصفة سريعة.
- تدفع المنظمة إلى المساهمة في التغيير عوض الإقتصار على رد الفعل.

- مصدر للإبتكارات من خلال تحفيز البحث عن أفكار جديدة وتطويرها.
- تسمح بالتنبيه عن المخاطر المحدقة.
- تمكن من تحسين وضعية المنظمة ومستوى ممارستها، وذلك على أساس المقارنة بغيرها من المنظمات في القطاع.
- تساهم في تطوير النشاط التسويقي وتحسين صورة المنظمة.
- تعتبر اليقظة الإستراتيجية ميزة تنافسية، تستخدمها المنظمة كسلاح دفاعي لمواجهة المنافسة والرفع من قدرتها التنافسية وسرعة رد فعلها تجاه التغيرات.

3. الواقع التنظيمي لليقظة الإستراتيجية في الجزائر: إختلف تنظيم اليقظة الإستراتيجية في الجزائر بإختلاف الوزارات، غير أن وزارة الصناعة هي الوحيدة التي أدرجت مديرية عامة خاصة باليقظة الإستراتيجية وذلك منذ سنة 2008.

وتعتبر كتابة الدولة للإستشراف والإحصائيات، ووزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال من الهيئات الأخرى التي أدخلت اليقظة في تنظيمها.

1.3. تنظيم اليقظة الإستراتيجية في وزارة الصناعة: لقد شهدت وزارة الصناعة الجزائرية عدة تسميات منذ الإستقلال أهمها:وزارة الصناعة، وزارة الصناعة وترقية الإستثمارات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، وزارة التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، وزارة الصناعة والمناجم وذلك منذ التعديل المصرح به في أفريل 2014.

ولكن رغم إختلاف التسميات إلا أن اليقظة تبقى حتمية وضرورية لبلوغ أهداف الوزارات، ومع زيادة الوعي بأهميتها في تحقيق التنمية الإقتصادية للبلد، أنشأت الجزائر سنة 2008 مديرية عامة خاصة باليقظة الإقتصادية والدراسات والإستشراف تابعة لوزارة الصناعة وترقية الإستثمارات، ليتغير إسمها سنة 2011 إلى المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الإقتصادية والإحصائيات، ثم تحول اسمها إلى المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية وأنظمة الإعلام سنة 2014، وسنوضح فيما يلي تطور مهام المديرية وأقسامها منذ سنة 2008.

1.1.3. المديرية وأقسامها في 25مارس 2008: وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 08-101المؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1429 هـ، الموافق لـ 25 مارس سنة 2008 م، تم تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الصناعة وترقية الإستثمار، وقد تضمنت ثمانية مديريات رئيسية منها المديرية العامة لليقظة الإقتصادية والدراسات والإستشراف.

يدير المديرية العامة مدير عام وتشتمل على قسمين هما : قسم المواكبة التكنولوجية واليقظة الإقتصادية، قسم الدراسات والإستشراف[10]

2.1.3. المديرية وأقسامها سنة 2010-2011: تم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010، إنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار بدلا من وزارة الصناعة وترقية الإستثمار، ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم 11-16 المؤرخ في 20 صفر 1432 هـ، الموافق لـ 25 يناير 2011، تم تحديد صلاحيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار. وحسب المادة رقم 07، فإن الوزير يتولى في مجال اليقظة الإستراتيجية عدة مهام منها ضمان متابعة تطور إتجاهات الأسواق الصناعية على المستويات الوطنية والجهوية والتاكد من وضع كل التدابير لليقظة التكنولوجية في ميدان النشاطات الصناعية[11] . ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم 11-17المؤرخ في 20 صفر 1432 هـ، الموافق لـ 25 يناير 2011، تم تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، وقد تضمنت الوزارة تسعة

مديريات رئيسية، منها المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الإقتصادية والإحصائيات، قسم اليقظة الإستراتيجية والمعلومة الإقتصادية وقسم الدراسات الإقتصادية، و قسم الإحصائيات والتحقيقات والتقييم[12].

3.1.3. المديرية و اقسامها في 03 أفريل 2013: وفقا للمرسوم التنفيذي رقم13-118 المؤرخ في 22جمادى الأولى 1434 هـ،الموافق لـ 03 أفريل2013 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم11-17 المؤرخ في 20 صفر 1432 هـ، الموافق لـ 25 يناير 2011، تم إعادة تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، وقد تضمنت تسعة مديريات منها المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الإقتصادية والإحصائيات، وتكلف بنفس المهام المخصصة لها سنة 2011. يدير المديرية مدير عام، وتشتمل على قسمين هما قسم اليقظة الإستراتيجية والذكاء الإقتصادي والإحصائيات ، و قسم الدراسات الإقتصادية [13] .

4.1.3. المديرية و اقسامها في سبتمبر 2013: في 11 سبتمبر 2013، تم الإعلان عن التعديل الحكومي الجديد الذي أجراه السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية، وقد تضمن التعديل الحكومي عدة مواضيع منها إنشاء وزارة التنمية الصناعية وترقية الإستثمار بدلا من وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار. ووفقا المرسوم التنفيذي رقم13-392 المؤرخ في 21محرم 1435 هـ،الموافق لـ25نوفمبر 2013 م تم تحديد صلاحيات وزير التنمية الصناعية وترقية الإستثمار.وحسب المادة رقم 07 من هذا المرسوم، يتولى الوزير في مجال اليقظة الإستراتيجية عدة مهام لا تختلف عن المهام التي أسندت إلى وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2011[14].

5.1.3. أفريل 2014: في 28 أفريل 2014، تم تعيين الوزير الأول عبد المالك سلال للحكومة الجزائرية الجديدة، ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم 14-241 المؤرخ في 01ذو القعدة 1435 هـ،الموافق لـ 27أوت2014 م، تم تحديد صلاحيات وزير الصناعة والمناجم. وحسب المادة رقم 07 من نفس المرسوم، تم تحديد مهامه في مجال اليقظة الإستراتيجية، والتي لا تختلف بالإجمال عن مهام وزير التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، فقط تَوسَع القطاع الصناعي إلى القطاع الصناعي والمنجمي، وأضيف إلى مهامه مايلي[15]:

- يسهر على إعداد نظام إعلامي صناعي ومنجمي بالإتصال مع الهيئات المعنية.
- يسهر على تقوية وتطوير القدرات الوطنية للتكوين والدراسات للقطاع الصناعي والمنجمي.

ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم14-242 المؤرخ في 01ذو القعدة 1435 هـ،الموافق لـ 27أوت2014 والمتضمن لتنظيم الإدارة المركزية لوزارةا لصناعة والمناجم، تم تحديد إحدى عشر مديرية تابعة للوزارة منها المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات وأنظمة الإعلام، والتي لها نفس مهام المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات، مع إضافة مهمة واحدة تتمثل في السهر على وضع أنظمة الإعلام للقطاع وتطويرها [16]. يدير المديرية العامة مدير عام، وتشتمل على قسمين هما: قسم اليقظة الإستراتيجية وأنظمة الإعلام و قسم الدراسات الإقتصادية[17] .

2.3. تنظيم اليقظة الإستراتيجية في كتابة الدولة للإستشراف والإحصائيات وأهم الإنجازات المتعلقة بها

نظرا لأهمية الإستشراف والتخطيط الإستراتيجي في رسم السياسات الإقتصادية والإجتماعية للدولة أنشأت الجزائر سنة 2009 وزارة الإستشراف والإحصائيات، وفي سنة 2012 تم إلغاء الوزارة وإنشاء كتابة الدولة للإستشراف والإحصائيات ليتم إلغاءها هي الأخرى في سبتمبر 2013.ورغم أنه تم إلغاء كتابة الدولة للإستشراف والإحصائيات إلا أن وظيفة الإستشراف لا تزال تمارس خاصة ضمن أقسام الوزارات المختلفة المهتمة بتوفير المعلومة الإحصائية لنشاطات مختلفة. وسنوضح فيمايلي أهم الانجازات التي حققتها كتابة الدولة للإستشراف والإحصائيات في مجال اليقظة الإستراتيجية

1.2.3. إنشاء مديرية فرعية لليقظة الإقتصادية تابعة إلى مديرية التحليل الإقتصادي، التي تندرج ضمن المديريات التسعة لكتابة الدولة المكلفة بالإستشراف والإحصائيات، وقد تم إنشاء المديرية الفرعية وفقا للمرسوم التنفيذي 13-12 المؤرخ في 03 ربيع الأول 1434 هـ،الموافق لـ15يناير 2013م وقد كلفت هذه المديرية بـ [18]:

- إقامة نظام لليقظة الإقتصادية.
- إعداد مؤشرات لتوقع الإختلالات الإقتصادية.

2.2.3. إطلاق121 مشروع ذكي كلها مبنية على المعلومة الإحصائية واليقظة الإستراتيجية، وعلى أساس هذه المشاريع تم بناء رؤية الجزائر لسنوات 1019-2030-2050.

3.2.3. في إطار التعاون الجزائري الكوري الذي إنطلق سنة 2011، تم الإعلان عن إنتهاء إعداد التقرير الخاص بالجزائر 2030 *، والذي يرسم الرؤية المستقبلية للسياسات الواجب إنتهاجها والمقترحة على جميع القطاعات والحكومة، كما تم الإعلان عن مشروع إنجاز معهد جزائري للتنمية[19] .

4.2.3. تعميما لشبكة اليقظة الإستراتيجية المسطرة للسياسة الإقتصادية، تم اقتراح إنشاء خلية لليقظة الإستراتيجية على مستوى كل القطاعات الوزارية، وذلك بهدف تقديم معلومات إحصائية قوية تكون بمثابة المنطلق للسياسات العمومية الناجحة في مختلف القطاعات الإقتصادية.

3.3. تنظيم اليقظة الإستراتيجية في وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال

وتجدر الإشارة إلى أن اليقظة الإستراتيجية بالرغم من أنها لا توجد عموما كأقسام في وزارات أخرى إلا أنها تمارس كنشاط يهدف إلى رصد المحيط المتعلق بالوزارة المعنية، هذا ومن المنتظر أن تقيم دوائر وزارية أخرى خلايا لليقظة في إطار تعميم شبكة اليقظة الإستراتيجية في الجزائر، ومن المنتظر أيضا أن يزداد عدد المؤسسات الجزائرية المعززة بخلايا لليقظة الإستراتيجية. بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 12-13 المؤرخ في 15 صفر 1433 هـ،الموافق لـ09 يناير 2012م تم تنظيم الإدارة المركزية لوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال، وقد شملت الوزارة تسعة مديريات رئيسية منها المديرية العامة لمجتمع المعلومات والتي تضمنت ثلاثة أقسام هي[20] :

- تطور مجتمع المعلومات.
- قسم الإحصاء والإستشراف واليقظة الإستراتيجية.
- قسم الخدمة الشاملة وتقليص الفجوة الرقمية.

4. مراحل تطور اليقظة الإستراتيجية في الجزائر: لقد حضيت اليقظة الإستراتيجية بإهتمام واسع من طرف الدولة والجامعات والمعاهد الجزائرية، ويمكن تجسيد هذا الإهتمام في ثلاثة مراحل رئيسية هي:

1.4. مرحلة الإنطلاق: يمكن القول أن بداية الإهتمام باليقظة الإستراتيجية والذكاء الإقتصادي في الجزائر بدأ منذ سنة 2002 أين حضر عدد من مسيري المؤسسات الجزائرية الكبيرة ووزيرين سابقين للإقتصاد والتجارة الخارجية لعام 1995 ملتقى حول الذكاء الإقتصادي، وتم تنظيم هذا الملتقى من طرف مركز التجارة العالمي، وقد تم في هذا الملتقى معالجة عدد قضايا منها المشاكل الإستراتيجية التي وجب أن يعالجها الإقتصاد الجزائري والتي تتمثل في قسوة المنافسة، المؤثرات على السوق الخارجية الجزائرية، مخاطر هشاشة الإقتصاد المستورد وصعوبة صياغة سياسة إقتصادية هجومية. أما داخل الجزائر فقد بدأ الإهتمام باليقظة الإستراتيجية والذكاء الإقتصادي سنة 2004، وذلك على مستوى الأكاديمية وبدرجة أقل على مستوى الدولة والمؤسسات [21].

ولقد جسد التقرير الخاص بالنظام الوطني للمعلومات الإقتصادية والإجتماعية، والذي ناقشه المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي سنة 2004، إنطلاق إهتمام الدولة الجزائرية بالذكاء الإقتصادي، حيث قدم هذا التقرير إقتراحات تضمنت تثمين مقومات الذكاء الإقتصادي، منها تمويل مشاريع الذكاء الإقتصادي وتطوير البرامج البيداغوجية الخاصة بالجامعات ومراكز التكوين وفق ما يتطلبه محيط المؤسسات. وفي 06 جوان 2004، تم تنظيم ملتقى من طرف مركز البحث عن المعلومة العلمية والتقنية بالجزائر وقد دار موضوعه حول اليقظة التكنولوجية في المؤسسات الجزائرية، حيث أكد المتدخلون على إجبارية إمتلاك نظام لليقظة ككل واليقظة التكنولوجية على وجه خاص، لمواجهة مختلف الرهانات التي تواجه المؤسسات الجزائرية في المنافسة المحتدمة.

أما سنة 2005، فقد تميزت بعقد أول ملتقى دولي بالجزائر العاصمة حول الذكاء الإقتصادي واليقظة وذلك في 10 و11 من شهر أفريل، برعاية غرفة التجارة والصناعة بالجزائر، وزارة الصناعة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي الوطني، إضافة إلى كبرى المؤسسات الجزائرية (سوناطراك، سونلغاز، نفطال) بمشاركة العديد من الخبراء الأجانب، وقد سعى هذا الملتقى إلى تقديم عدة نشاطات وحلول تسمح بضمان أحسن تقبل لمفاهيم، طرق وأدوات الإدارة بالذكاء الإقتصادي. وفي ديسمبر من نفس السنة، حث مجلس الحكومة على نشر ثقافة الذكاء الإقتصادي في الجزائر عن طريق تطوير السلوكيات الفردية والجماعية للأعوان الإقتصادية العامة والخاصة، وإنشاء التعاون بين القطاعين العام والخاص، ولا يتحقق هذا النشر الثقافي إلا بإتباع سياسة وطنية للذكاء الإقتصادي واليقظة [(22)]. في 20 ديسمبر2006، وفي إطار تحقيق التنمية الصناعية، إجتمع مجلس الحكومة لدراسة موضوع "إستراتيجية وسياسة الإنتعاش والتنمية الصناعية "، وقد تم التطرق إلى عنصرين أساسيين، الأول يتعلق بالذكاء الإقتصادي وتطوير الصناعات الإبداعية ذات القيمة المضافة العالية، ويتعلق الثاني بدور الموارد البشرية في المجال [(23)]. وقد أوصى المجلس في النهاية بإنشاء هيئة وطنية تتكفل بتنفيذ سياسة وطنية للذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية، مشددا على أن المؤسسات الجزائرية تسير بعقلية إدارية بحتة تفتقد إلى المعلومات التي تمكنها من إتخاذ القرار الصحيح، موضحا أن هذه المؤسسات تخسر مساحات كبيرة في السوق الجزائرية وتفتقد إلى التنافسية. ومن 26 إلى 28 فيفري من سنة 2007، تم تنظيم الجلسات الأولى حول الإستراتيجية الصناعية بمبادرة من مكتب الإسشارة (VIP Groupe) ، وقد تم إعطاء تعريف محدود للذكاء الإقتصادي تمثل في " جمع إستغلال وبحث المعلومة التي تعتبر المادة الإستراتيجية الأولية لصنع القرارات وقيادة المؤسسة ".

كما تم تنظيم ندوة دولية بعنوان " معيار التطبيقات والخبرات في الذكاء الإقتصادي في خدمة أداء وتنافسية المؤسسات – الذكاء الإقتصادي مؤشر إستراتيجي للإنتعاش والتنمية الصناعية–"، وقد نظم هذا الملتقى في أفريل 2007، برعاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف التقليدية، وفي سبتمبر من نفس السنة، تم تأسيس أول مدرسة جزائرية للذكاء الإقتصادي شراكة مع المدرسة الأوربية للذكاء الإقتصادي (EEIE) .أما على مستوى التكوين الجامعي فقد تم في سنة 2007، إطلاق أول ماستر في مجال الذكاء الإقتصادي، وذلك في جامعة التكوين المتواصل بالجزائر العاصمة.

.2.4. مرحلة الإعتماد الرسمي من طرف الدولة: ترتبط هذه المرحلة بإستحداث المديرية العامة لليقظة الإقتصادية والدراسات والإستشراف على مستوى وزارة الصناعة وترقية الإستثمارات، وذلك في 25 مارس 2008، ليعاد تسميتها في 25 جانفي 2011، إلى المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الإقتصادية والإحصائيات. وقد صاحب إنشاء هذه المديرية العامة رصد إعتمادات مالية لتطوير الذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية في المؤسسات الجزائرية، والمتضمنة على الخصوص نفقات الدراسة وتنظيم ملتقيات التوعية والتكوين والمرافقة في مجال الخبرة وإقتناء أدوات اليقظة. ووفقا للقانون 09–09 المؤرخ في 13 محرم 1431 هـ، الموافق لـ 30 ديسمبر 2009، المتضمن قانون المالية لسنة 2010، تم رصد إعتمادات مالية قصد توظيف مفهوم الذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية في المؤسسات الجزائرية. وفي سبتمبر 2010، تم إعداد برنامج تكوين في الذكاء الإقتصادي من طرف المديرية العامة لليقظة الإقتصادية والدراسات والإستشراف التابعة لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية

الإستثمار بالإشتراك مع المكتب الجزائري لليقظة التكنولوجية، ويعتبر هذا البرنامج منتج جزائري 100% وُضع ليتماشى مع طبيعة المؤسسات والمسيرين الجزائريين، وليُساعد على تدعيم قدرات المسيرين الوطنيين في مجال الذكاء الإقتصادي واليقظة الإستراتيجية، كما أنه يهدف إلى توجيه المؤسسات الصناعية في ظل سوق يتميز بسرعة التغيرات، وإلى مساعدة المؤسسات على إقامة علاقات مثرية مع معاهد التكوين لتقوية كفاءة الإطارات وأداء المؤسسات [(24)].

3.4. مرحلة التنفيذ مع إستمرارية التحسيس: تنطلق هذه المرحلة من قرار وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، المتخذ في نهاية شهر ديسمبر من سنة 2010، والمتعلق بمراقبة المؤسسات الوطنية وهيئات الدولة لتزويدها بالأنظمة والبرامج اللازمة لبلورة هذا التصور، على غرار خلايا اليقظة التي من شأنها أن تسمح لها بجمع وإستغلال المعلومات الإقتصادية بشكل أحسن، وفي هذا الصدد قامت المديرية العامة لليقظة الإقتصادية والدراسات والإستشراف التابعة للوزارة، بإنشاء مشروع عمومي يتمثل في برامج مرافقة يمس 11 مؤسسة عمومية تنشط في مجال الصناعة الصيدلانية، الميكانيك والإلكترونيك وصناعة الإسمنت [(25)] ، وأيضا قطاع الآلات الفلاحية والإعلام الآلي ومن هذه المؤسسات نجد : المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترومنزلية، صيدال في الصناعات الصيدلانية، الشركة الوطنية للسيارات الصناعية، المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية، مؤسسة (GICA) للإسمنت ومؤسسة ENMIP المتخصصة بمواد الأشغال العمومية. ويقضي محضر المرافقة هذا بإنشاء شراكة بين المديرية العامة لليقظة الإقتصادية وتلك المؤسسات بغرض تمكينها من إنشاء خلايا للمتابعة والإستشراف، مهمتها الأساسية تحضير تلك المؤسسات للدخول عالم المنافسة عبر الحصول على جميع المعلومات الضرورية التي تمكنها من التحكم أكثر في المعلومة الإقتصادية، وفي تطورات المنتج الذي تقدمه، ومن ثم التوقع الجيد تحسبا لمنافسة أي منتج خاصة المستورد. كما تقوم هذه الخلايا بالبحث عن أسواق جديدة، والتحكم في التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي فمهمة تلك الخلايا هي تمكين تلك المؤسسات من إستغلال الفرص المتاحة لها في السوق الوطنية وحتى الخارجية. ورغم أن قرار مرافقة 11 مؤسسة عمومية يعتبر حدث مهم، إلا أن هناك مبادرات أخرى جسدت إهتمام الجزائر بموضوع اليقظة الإستراتيجية وإدخالها في المؤسسات الوطنية العامة والخاصة.ولزيادة الوعي بأهمية تبني اليقظة الإستراتيجية في المنظمات، قامت الجزائر بعدة مبادرات منها:

- تنظيم الملتقيات، الأيام الدراسية، المؤتمرات، الندوات وبرامج التكوين من طرف الجامعات، المعاهد والجماعات المحلية، من أجل ترسيخ فكرة اليقظة الإستراتيجية في أذهان الأفراد والمؤسسات.
- إبرام عدة إتفاقيات بين الوزارة والمؤسسات الاقتصادية لمساعدتها في إكتساب خلية اليقظة وتكوين الموارد البشرية في هذا المجال.
- إعداد برنامج تكوين في الذكاء الإقتصادي لدعم الإطارات الوطنية في مجال الذكاء اقتصادي واليقظة الإستراتيجية.
- تخصيص إعتمادات مالية هائلة لإنجاح اليقظة الإستراتيجية في الجزائر.
- إطلاق 121 مشروع ذكي كلها مبنية على المعلومة الإحصائية واليقظة الإستراتيجية.

5. وسائل تجسيد اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات الجزائرية: لقد سعت الجزائر إلى استخدام عدة وسائل لتسهيل دخول اليقظة الإستراتيجية إلى المؤسسات الجزائرية، ومن هذه الوسائل نجد إستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال ونظام المعلومات الوطني، ودعم الإبداع والبحث العلمي، وتلخص الفروع الآتية هذه الأدوات.

1.5. تطوير تكنولوجيا الإعلام والإتصال:مع إنفتاح الجزائر وإقبالها على العالم التكنولوجي المتطور، أصبح إستخدام وسائل تكنولوجيا الإعلام والإتصال ضرورة ملحة لتقليص الفجوة الرقمية وإنشاء مجتمع معلوماتي، لكن رغم الجهود الساعية

لذلك لازالت المنظمات الجزائرية تسجل تأخرا في إكتساب هذه التكنولوجيا*. وبما أن مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والإتصال تتعلق خاصة بإستخدامات الأنترنت، الهاتف النقال والثابت فإننا سنحاول في الآتي تقديم عرض موجز لأهم التطورات المرتبطة بهذه المؤشرات في الجزائر.

1.1.5. إستخدام شبكة الإنترنت: لقد مر تطور سوق الإنترنت في الجزائر بعدة مراحل بدايتها كانت في سنة 1994، أين تمت الإنطلاقة الفعلية لربط الجزائر بالشبكة العنكبوتية الدولية، وفي سنة 2000 تم الإنهاء الفعلي لدور الدولة المحتكر لخدمات الإنترنت، وفتح المجال لدخول مزودين جدد، وقد تم إطلاق أول عرض لخدمة (ADSL) في سنة 2003، مما جعل شبكة الإنترنت تتميز بتدفق عالي وإبتداءا من سنة 2008، تم دخول المتعاملين الثلاثة للهاتف النقال لتزويد الزبائن بخدمات الإنترنت عن طريق الهاتف النقال، وكذلك عرض مايسمى بمفتاح كوناكت (clé connecte USB) [(26)].وحسب آخر الإحصائيات لسلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (arpt)،عرف عدد المشتركين في شبكة الإنترنت قفزة نوعية من سنة 2016 إلى سنة 2017، حيث كان في سنة 2016 حوالي 28.551 مليون مشترك ليصل في سنة 2017 الى 34.625 مليون مشترك، أي بزيادة قدرت 6.076 مليون مشترك [(27)]2 .وبعد دخول تقنية الجيل الرابع للإنترنت اللاسلكي في 29 أفريل 2014، أصبح بإستطاعة المشتركين الإبحار بسرعة جد فائقة على شبكة الإنترنت، وتحميل الفيديوهات بجودة عالية ومتناهية، وتحميل الملفات الضخمة بسرعة كبيرة. أما عن أجهزة الكومبيوتر في الجزائر، فقد بلغت سنة 2011 حوالي 3763607 جهاز، وهو رقم ضعيف يحتاج إلى الزيادة السريعة حتى يتسنى لأكبر عدد من أفراد المجتمع من إستخدام الإنترنت والإستفادة من التقنية الجديدة.

2.1.5. إشتراكات الهاتف الثابت والنقال: يعتبر مجمع إتصالات الجزائر* المتعامل الوحيد الذي ينشط في مجال الهاتف الثابت والنقال وخدمات الإنترنت وإتصالات الجزائر الفضائية. في جانفي 2003 كانت الإنطلاقة الرسمية لمجمع إتصالات الجزائر، ولقد عرف هذا المجمع نموا بطيئا في مجال الهاتف الثابت، حيث وصل سنة 2012 إلى 3289363 مشترك[(28)] ، وهو معدل ضعيف جدا مقارنة بمعدل إنتشار الهاتف النقال في الجزائر.ولتجاوز الوضع أطلق المجمع تقنية الجيل الرابع للهاتف الثابت في 29 أفريل 2014، وتسمح هذه التقنية بالحصول على انترنت ذات تدفق سريع جدا إعتمادا على شبكة لاسلكية وجهاز موديم وبطاقة شحن.أما الهاتف النقال في الجزائر فقد كانت إنطلاقته الأولى مع إعلان وزارة البريد والمواصلات سابقا سنة 1999، عن ميلاد التقنية الجديدة للهاتف النقال (GSM)، وبعد فتح سوق الإتصالات اللاسلكية للمنافسة المحلية والأجنبية، ظهر في سوق الهاتف النقال ثلاثة متعاملين هم :

- المتعامل الأجنبي أوراسكوم لإتصالات الجزائر الذي تغيرت تسميته إلى المتعامل أوبيتموم تيليكوم الجزائر، مع المحافظة على نفس الإسم التجاري " جازي ".
- المتعامل الوطني إتصالات الجزائر للنقال تحت إسمه التجاري " موبيليس"، كفرع من مجمع إتصالات الجزائر.
- المتعامل الوطنية لإتصالات الجزائر بإسمه التجاري " نجمة " سابقا و"أوريدو" حاليا.

* في سنة 2010، أشار محمد باشا المدير العام السابق لوزارة الصناعة وترقية الإستثمارات، أن 30% فقط من المؤسسات الجزائرية تستعمل الشبكة العنكبوتية بنجاح في حين لا يتجاوز عدد المؤسسات التي تعتمد على التقنيات الحديثة 15%.

وتسجل الجزائر ارتفاعا في عدد المشتركين في شبكات الهاتف الثابت والنقال، حيث ارتفعت من 45.489 مليون مشترك سنة 2014 الى 49.897 مشترك سنة 2017 [(29)]. هذا وبالإضافة إلى مشاريع أخرى، قامت بها الدولة الجزائرية لتجسيد إهتمامها بتطوير تكنولوجيا الإعلام والإتصال في المنظمات الجزائرية منها مايلي:

- إنخراط 70 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية في القاعدة الإعلامية "أوميديس" التي إعتمدها الإتحاد الأوربي لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة للبحر المتوسط، في إطار خلق مؤسسات معلوماتية متوسطية تشترك فيها المؤسسات الجزائرية.
- إنشاء الحضيرة المعلوماتية الأولى بمدينة سيدي بلعباس وأخرى بمدينة ورقلة، بهدف خلق الإنسجام والتقارب بين مختلف الفاعلين في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال.
- إستراتيجية الجزائر الإلكترونية التي تتمحور حول ثلاثة عشر محورا رئيسيا منها تسريع إستخدام تكنولوجيات الإعلام والإتصال في الإدارة العمومية وفي الشركات، دفع تطوير الإقتصاد الرقمي، تطوير الكفاءات البشرية، تعزيز البنية الأساسية للإتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة، وأيضا تثمين التعاون الدولي.

2.5. بناء نظام وطني للمعلومات الإقتصادية: تعاني المنظمات الجزائرية من عدة صعوبات في إتخاذ القرار، أهمها نقص المعلومة الإقتصادية وضعف عدد المراكز المتخصصة في جمع المعلومات وتحليلها، ولتجاوز هذه الصعوبات عملت الجزائر على بناء نظام وطني للمعلومات الإقتصادية موجه نحو التخطيط الإستراتيجي وإتخاذ القرارات.

وبالنظر إلى تعريف النظام الوطني للمعلومات، نجد أنه يتكون من عدة أنظمة فرعية يمكن تمثيلها في الأتي:

1.2.5. نظام معلومات إحصائي: من خلال الديوان الوطني للإحصاء والمركز الوطني للمعلوماتية والإحصائيات.

2.2.5. أنظمة تكنولوجيا الإعلام والإتصال: من خلال أجهزة الحاسب الآلي، البرامج المعلوماتية، شبكات الإنترنت الهاتف...الخ.

3.2.5. نظام معلومات مالي محاسبي : تجسده مؤسسات الدراسات الإقتصادية والتحليل المالي والتقييم الإسشرافي، المؤسسات المالية (البنوك مراكز التأمين، صناديق الضمان الإجتماعي ...)، الجهات الجبائية، ونشرات المؤسسات الإقتصادية حول وضعها المالي.

4.2.5. نظام معلومات تجاري وإستثماري: ويظهر من خلال الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المركز الوطني للسجل التجاري، الديوان الوطني للسياحة، إدارة الجمارك الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري و نشرات المؤسسات الإقتصادية.

5.2.5. نظام معلومات خاص بالهيئات الإدارية: من خلال الوزارات المعنية (وزارة الصناعة والمناجم، وزارة المالية، وزارة الفلاحة...)، المديريات التابعة للوزارات، الولايات والبلديات، والجمعيات المهنية.

6.2.5. مراكز البحث والتوثيق: تجسدها المراكز المتخصصة في البحث، المخابر، المكاتب الوطنية والمكتبات التابعة للجامعات والمعاهد، وكل مراكز التوثيق. وتكمن أهمية هذا النظام بالنسبة للمنظمات الجزائرية من خلال مستويين هما:

- الأول على المستوى الجزئي، وذلك من أجل دعم المنظمات الجزائرية بالمعلومات اللازمة عن القطاع الذي تشغل فيه، السوق، الدخل الفردي، الإمتيازات القانونية في مجال الإستثمار ....إلخ.

– أما الثاني فيكون على المستوى الكلي، وذلك من أجل تأهيل المنظمات الجزائرية والوصول بها إلى مصاف المنظمات العالمية.

3.5. دعم البحث العلمي والإبداع والتطوير التكنولوجي في المؤسسات الجزائرية: يعتبر ضعف التكامل بين قطاعي الصناعة والبحث العلمي الذي تشهده الجزائر، من أهم معوقات اليقظة الإستراتيجية وخاصة منها اليقظة التكنولوجية، ولقد قامت الجزائر بعدة إجراءات لتدارك الوضع وتشجيع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ومن هذه الإجراءات نجد :

1.3.5. نصَ المرسوم التنفيذي رقم 99-243 المؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1999 على إنشاء لجنة قضائية دائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي على مستوى كل دائرة وزارية منها وزارة الصناعة، وتكلف بالخصوص بترقية نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتنسيق والتقييم [30].

2.3.5. إنشاء عدة هيئات مكلفة بنشر المعلومة الإقتصادية حسب القطاع الذي تنشط فيه المؤسسات

3.3.5. من أجل تنمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، قامت الجزائر بإعداد البرنامج الخماسي الأول للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (2002-1998)، والبرنامج الخماسي الثاني لنفس الهدف يمتد من سنة 2008 إلى غاية سنة 2012، كما تم إنشاء المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتي من مهامها تنمية روح البحث والإبتكار والإبداع ومنح جوائز وطنية للمبدعين والمبتكرين [31].

4.3.5. في سنة 2005، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين المهام المسندة لها ترقية وإدماج الإبتكار التكنولوجي في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإستعمالها لتكنولوجيات الإعلام والإتصال الحديثة بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية.

5.3.5. في 01 مارس 2012، تم تحديد نفقات حساب التخصص الخاص بوزارة التعليم العالي والتطوير التكنولوجي، والذي عنوانه " الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي" وحسب المادة رقم03 من القرار الوزاري المؤرخ في 22 جويلية 2012، فإنه يمكن للهيئات والمؤسسات ذات الإستقلالية المالية التي تمارس نشاطات تتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتثمين الإقتصادي الحصول على تمويل مفتوح من هذا الصندوق[32].

6.3.5. إرتفع عد مخابر البحث في الجزائر من 640 إلى 783 مخبر معتمد لدى مؤسسات التعليم العالي[33] وحسب تصريح مدير براءات الإختراع بالمعهد الجزائري للملكية الصناعية، سجل المعهد 118 طلب إختراع خلال سنة 2013.

7.3.5. تم تخصيص 250 مليار دينار للبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال في إطار برنامج التنمية الخماسي 2010-2014. وفي إطار تنمية الإبداع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت الدولة الجزائرية بعدة مبادرات منها:

– إتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإبداع في هذه المؤسسات، ومن هذه الإجراءات [34] :

- إختيار سنوي لأحسن ثلاثة مؤسسات صغيرة ومتوسطة مبدعة في منتجاتها أو في عمليات إنتاجها أو تسييرها، وتشجيعها ماليا في حدود 600 ألف إلى مليون دينار.
- تنظيم منتدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات سنويا، لتحقيق التقارب بين الباحثين وهذه المؤسسات.

– أطلقت المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطبعة السادسة للجائزة الوطنية للإبتكار لعام 2014 للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتهدف هذه التظاهرة دعم الإبتكار والبحث والتنمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين تنافسيتها.

- تنظيم عدة صالونات وطنية ودولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل فتح الشراكة والإبتكار التكنولوجي.

ومن الوسائل الأخرى لتجسيد اليقظة الإستراتيجية في الجزائر، إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولاتية، لتطوير اليقظة الإقتصادية والتكنولوجية، وبالتالي ضمان أفضل تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتمثل أهم مهامه في[35] :

- اليقظة الإقتصادية والتكنولوجية.
- إقتراح للسلطة العمومية إجراءات إنقاذ، مساعدة، ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحليل ومتابعة متغيرات بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6. الخاتمة

تعيش الجزائر كباقي دول العالم تغيرات متسارعة في جميع الأصعدة وكذا المنافسة الشديدة، وخصوصا بعد المفاوضات التي أبرمتها من أجل الدخول للمنظمة العالمية للتجارة و ما انجر عن ذلك من فتح الأسواق الجزائرية للمنافسة العالمية والاستثمار الأجنبي، فأصبح على عاتق المؤسسات مهمة صعبة وهي مواجهة المنافسة الدولية و محاولة امتلاك مكانة ضمنها، و هذا ما تطلب منها أن تكون على درجة عالية من الوعي لكل ما يحدث أو سيحدث، و عليه كان لزاما على المؤسسة الجزائرية في هذا الجو المتغير و المنافسة الشديدة أن تتبنى نظام اليقظة الإستراتيجية كوسيلة لترصد الإشارات الضعيفة وإقتناص الفرص، وتجنب المفاجأة والصدمات الناتجة عن التغيرات المستقبلية.

ومن خلال هذه الورقة البحثية تم الوصول الى جملة من النتائج يمن إدراجها في الأتي:

- يمكن تعريف اليقظة الإستراتيجية على أنها نشاط جماعي وإستباقي، يقوم على جمع وتحليل المعلومات ذات الطبيعة الإستراتيجية والمتعلقة بمحيط المنظمة الخارجي، تستخدم في صنع القرارات المهمة والإستراتيجية، وتهدف إلى الكشف المبكر للتغيرات المحتمل حدوثها بغية إستغلال الفرص والتقليل من حالات عدم التأكد وتجنب التهديدات.
- تستمد اليقظة الإستراتيجية أهميتها من طبيعة معلوماتها المتأتية من مراقبة بيئتها وإستباق التطورات قبل حدوثها، مما يسمح للمنظمة بربح الوقت لاتخاذ القرارات قبل فوات الأوان.
- تسمح اليقظة الإستراتيجية بتغيير القدرة الإبداعية للمنظمة، وبتقوية وضعها التنافسي الحالي والمستقبلي.
- اختلف تنظيم اليقظة في الجزائر باختلاف الوزارات، غير أن وزارة الصناعة هي الوزارة السباقة التي أدرجت مديرية عامة خاصة باليقظة سنة 2008، تحت اسم المديرية العامة لليقظة الاقتصادية والدراسات والاستشراف، ليتغير اسمها سنة 2011 إلى المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائيات ثم إلى المديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات وأنظمة الإعلام وذلك سنة 2014.
- لقد مر تطور اليقظة الإستراتيجية في الجزائر بثلاثة مراحل هي: مرحلة الانطلاق، مرحلة الاعتماد الرسمي من طرف الدولة ومرحلة التنفيذ مع استمرارية التحسيس.
- إعتمدت الدولة الجزائرية على عدة وسائل لتجسيد اليقظة الإستراتيجية في المنظمات الجزائرية ومن هذه الوسائل تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بناء نظام وطني للمعلومات الاقتصادية ودعم البحث العلمي والإبداع والتطور التكنولوجي في المنظمات الجزائرية.

لكن ورغم كل هذه الجهود، إلا أن الجزائر دخلت مرحلة مواكبة الأزمة في نهاية سنة 2014 اثر الانخفاض المفاجئ لسعر البترول، مما أدى إلى استخدام رصيد صندوق ضبط الإيرادات وانخفاض سعر الصرف ورفع بعض الرسوم والتقشف في النفقات العامة، وكل هذه التدابير هي ناجحة لكن على في الأجل القصير، ولهذا ندرج التوصيات التالية:

التوصيات:

- على الجزائر أن تقوي جهاز اليقظة والترصد.
- ضرورة غرس ثقافة اليقظة الإستراتيجية وثقافة العمل الجماعي لدى موظفي وإطارات المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، لأن مسؤولية اليقظة هي مسؤولية الجميع كل من موقعه.
- إعداد برامج تكوينية ودورات تأهيلية بالنسبة لمتخذي القرارات الإستراتيجية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، غايتها تحسين آليات تطبيق مفهوم اليقظة الإستراتجية، وتحقيق فوائد إضافية للمؤسسات المساهمة فيها.
- القيام بصياغة إستراتيجية اقتصادية تبني على زيادة معدلات الإنتاجية وتنويع النشاط الاقتصادي وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة في المنظمات الاقتصادية المختلفة.
- إتخاذ الدولة التدابير والإجراءات القانونية اللازمة لتشجيع وحث منظماتنا الإقتصادية على المشاركة الواسعة لتبني نظام اليقظة الإستراتيجي، الذي يضمن لها حماية أصولها المعلوماتية وتحسين قدراتها التنافسية، وزيادة المعرفة بالأوضاع البيئية الحالية والمستقبلية، والرد السريع للأخطار الخارجية خاصة أثناء التجسيد الفعلي للإندماج الإقتصادي العالمي، ودخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المراجع:

(01) Chedia Dhaoui : Les critères de réussite d'un système d'intelligence économique pour un meilleur pilotage stratégique, thèse pour obtention doctorat, Spécialité : Sciences de l'Information et de la Communication université Nancy 2, Nancy, France, 04 avril 2008, P 70.

(02) Corine Cohen, veille et intelligence économique, édition Lavoisier, paris, France,2004, p 48.

(03) Laurent Hermel : Maitriser et Pratique … Veille Stratégique et Intelligence économique, 2 e éditions, AFNOR La Plaine Saint-Denis Cedex, France, 2007, p2.

(04) نور العابدين قوجيل : دور اليقظة الإستراتيجية في ترشيد الاتصال بين المؤسسة و محيطها، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، شعبة :الإعلام و الاتصال و حاكمية التنظيمات، جامعة باجي مختار ، عنابة، الجزائر، 2012/2011، ص 27.

(05) Tawfik Mouline : L'intelligence économique au service de la veille stratégique, journée d'étude sur le thème « Apport de L'intelligence économique pour la gouvernance stratégique de l'entreprise, ENSIAS, Madinat Al Irfane, Maroc, 2010, p 07.

(06) Salima Kriaa medhaffer, Herbert Lesca : L'animation de la veille stratégique, édition Lavoisier, paris, France 2010, p20.

(07) Humbert Lesca : veille stratégique : la méthode L.E.Scanning, **EMS – Editions Management et Société,** *Cormelles*-le-*Royal*, France, 2003, p12.

(08) Christian Coutenceau et autre: guide pratique de l'intelligence économique, édition EYROLLES, paris France 2008, pp 19-20.

(09) Salima Kriaa medhaffer, Herbert Lesca, op-cit, pp 25-26**.**

(10) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08- 101 المؤرخ في: 17 ربيع الأول 1429 هـ، الموافق لـ 25 مارس 2008م المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الصناعة وترقية الإستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد رقم 17، بتاريخ 22 ربيع الأول 1429 هـ الموافق لـ 30 مارس 2008 م ، ص 16.

(11) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 11-16 المؤرخ في 20 صفر 1432 هـ،الموافق لـ 25 يناير 2011 م، المحدد لصلاحيات وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية،العدد رقم 05، بتاريخ 21 صفر 1432 هـ،الموافق لـ 26 يناير 2011 م، ص 10.

(12) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 11-17 المؤرخ في 20 صفر 1432 هـ،الموافق لـ 25 يناير 2011 مالمتضمن تنظيم الإدارة المركزيةلوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد رقم 05، بتاريخ 21 صفر 1432 هالموافق لـ 26 يناير 2011 م، ص 18.

(13) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 13-118 المؤرخ في 22 جمادى الأولى 1434 هـ،الموافق لـ 03 أفريل 2013 م المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار،الجريدة الرسمية، العدد رقم 19، بتاريخ 06 جمادى الثانية 1434 هـ،الموافق لـ 17 أفريل2013 م، ص ص 14-15.

(14) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 13-392 المؤرخ في 21 محرم 1435 هـ،الموافق لـ25 نوفمبر 2013 م المتضمن تحديد صلاحيات وزير التنمية الصناعية وترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد رقم 62، بتاريخ 08 صفر 1435 هـالموافق لـ 11 ديسمبر 2013، ص ص 04-05.

(15) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 14-241 المؤرخ في 01 ذو القعدة 1435 هـ،الموافق لـ27 أوت 2014 م المتضمن تحديد صلاحيات وزير الصناعة والمناجم،الجريدة الرسمية، العدد رقم 52، بتاريخ 19 ذو القعدة 1435 هـ،الموافق لـ 14 سبتمبر 2014م، ص 12.

(16) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 14-242 المؤرخ في 01 ذو القعدة 1435 هـ،الموافق لـ27 أوت 2014 م المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصناعة والمناجم،الجريدة الرسمية، العدد رقم 52، بتاريخ 19 ذو القعدة 1435 هـ،الموافق لـ14 سبتمبر 2014 م، ص ص 22-23.

(17) المرجع نفسه، ص ص 23-24.

(18) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 13-12 المؤرخ في 03 ربيع الأول 1434 هـ،الموافق لـ 15 يناير 2013 م المتضمن تنظيم مصالح كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالإستشراف والإحصائيات،الجريدة الرسمية، العدد رقم 03، بتاريخ 04 ربيع الأول 1434 هـ، الموافق لـ16 يناير 2013، ص 23.

(19) سمية يوسفي: "الجزائر 2030" سيعرض على الحكومة قريبا، متاح على الرابط: http://www.djazairess.com/elkhabar/341511، بتاريخ2019/03/15.

(20) وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال: تنظيم الإدارة المركزية في وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال، متاح على الرابط:http://www.mptic.dz/ar/?-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9،بتاريخ 2014/09/29.

(21) Mustapha Bouroubi : la pratique de l'intelligence économique en Algérie, veille magazine, N°110, novembre-décembre 2008, p34, sur le site : http://www.veille.ma/IMG/pdf/alger-veille-intelligence-economique.pdf, Le 15/03/2019.

(22)Vip Groupe: la Transformation par & pour la Société de l'Information, sur le site : http://www.veille.ma/+Algerie-Les-5emes-Assises-de-l+.html, Le 10/03/2019.

(23)Meriem Zehira Tagulmint : analyse des condition d'émergence de pratique de veille stratégique, sur le site : http://www.lames.cnrs.fr/spip.php?article128, Le 11/03/2019.

(24) Ministère de l'industrie et de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, document de référence : manuel de formation en intelligence économique en Algérie, DGIEFP, septembre 2010, pp 05-06.

(25) وسام داي: تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الإقتصادي في الجزائر (واقع وأفاق)، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 35، المجلد 09، مارس 2014 ص 08، متاحة على الموقع:http://drasat.info/researches/%D8%AA%D8 ، بتاريخ 2019/03/17.

(26) بلقيدوم صالح: أثر تكنولوجيا المعلومات والإتصال الحديثة على التسيير الإستراتيجي للمؤسسات الإقتصادية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، قسنطينة، الجزائر، 2012-2013، ص ص 22-222.

(27) الإذاعة الجزائرية: 50مليون مشترك في الهاتف الثابت و النقال وأزيد من 34,5 مليون في الانترنت سنة 2017، متاح على الرابط: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180423/139555.html، بتاريخ 2019/03/17.

(28) L'Arpt : études et Enquêtes, sur le site :http://www.arpt.dz/fr/obs/etude/, Le 11/03/2019.

(29) الإذاعة الجزائرية: 50مليون مشترك في الهاتف الثابت و النقال وأزيد من 34,5 مليون في الانترنت سنة 2017، متاح على الرابط: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180423/139555.html، بتاريخ 2019/03/17.

(30) الطيب لوح : أثناء تنصيب اللجنة القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي،وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر 21 جوان 2011، ص 04، متاح على الرابط: http://www..mtess.gov.dz/ mtss-ar-N/communications-11-htm، بتاريخ 2019/03/12.

(31) المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي:مهام المديرية العامة، متاح على الرابط:http://www.dgrsdt.dz/ar/apropos.php، بتاريخ 20193/03/12

(32) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار وزاري مشترك رقم 082-302، المؤرخ في 03 رمضان 1433هـ، الموافق لـ22 جويلية 2012 م المحدد لكيفيات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجريدة الرسمية، العدد رقم 57 ، بتاريخ 01 ذو الحجة 1433هـ، الموافق لـ 17 أكتوبر2012 م، ص 23.

(33) مجلس الوزراء الجزائري:برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، 24 ماي 2010، ص 21، متاح على الرابط: http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf، بتاريخ2019/03/14

(34) شريف بوقصبة، علي بوعبد الله: واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013،ص 08.

(35) نفس المرجع السابق..تين المغايرتين للغة المقال